

## جامعة محمد بوضياف المسيلة

### كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

الاسم واللقب	عامر هشام	عبيدات سارة	بركات سمير
الرتبة	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب
التخصص	علوم اقتصادية	علوم التسيير	علوم اقتصادية
المؤسسة	المركز الجامعي بريكة	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	المركز الجامعي بريكة
الهاتف	0671.29.26.03	/	0699.50.88.90
البريد الالكتروني	<a href="mailto:hichamameur@cu-barika.dz">hichamameur@cu- barika.dz</a>	<a href="mailto:abidatsarah3@gmail.com">abidatsarah3@gmail. com</a>	<a href="mailto:Samir.barkat@cu-barika.dz">Samir.barkat@cu- barika.dz</a>
المحور رقم 02	الصعوبات والمشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بالتركيز على المشكلات التسويقية"		
عنوان المداخلة	حاضنات الأعمال كآلية استراتيجية لبناء القدرات التنافسية وتدعيم الريادة للمؤسسات "عرض لبعض التجارب الدولية"		

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز العلاقة الموجودة بين حاضنات الأعمال وتفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنشيطها من خلال تدعيمها بالموارد والقدرات اللازمة للاستثمار في الأفكار الإبداعية والريادية لترجمتها إلى ابتكارات تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني. وقد تم عرض تجارب كل من الكويت وفرنسا إضافة إلى تحليل مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي أخذت شكلين هما: مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل والذان يمثلان التجربة الجزائرية في مجال احتضان المؤسسات التي تعتبر حديثة مقارنة بالتجارب العالمية.

توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تمثل برنامجا تنمويا يساعد في تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير بيئة أعمال مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المؤسسة. أما بالنسبة لحالة الجزائر فهناك تأخر في تبني آلية حاضنات الأعمال، وتوضيح مفهومها والشروع في العمل بها، والذي لم يتجسد إلا في سنة 2003 من خلال شكلين لاحتضان المؤسسات هما: مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

الكلمات مفتاحية: حاضنات الاعمال؛ التنافسية؛ الريادة.

تصنيف JEL: M21

## Abstract :

This study aims to seek to highlight the relationship between business incubators and the activation and revitalisation of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) by strengthening them with the resources and capabilities needed to invest in creative and entrepreneurial ideas to transform them into innovations that contribute to the advancement of the national economy. The experiences of Kuwait and France were presented, along with an analysis of the contribution of business incubators to the development of small and medium enterprises in Algeria. The Algerian experience in incubating enterprises, considered modern in comparison to international experiences, comprises enterprise nurseries and facilitation centres.

According to the study, business incubators help diversify the economy by encouraging, supporting, and developing SMEs by providing a suitable business environment during the crucial early years of their establishment. As for Algeria's situation, there has been a delay in the implementation, clarification, and initiation of business incubators, which were first accomplished in 2003 as institutional nurseries and facilitation centres.

**Keywords:** business incubators; competitiveness; pioneering.

1. مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا استراتيجيا هاما في تحقيق متطلبات التنافسية خاصة من ناحية الاستمرارية حيث أصبحت تمثل المصدر الرئيسي للثروة وآلية فعالة في تقليص البطالة بما توفره من فرص العمل وفضاء ديناميكي يساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو وكذا التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق تبرز الأهمية الإستراتيجية لدور حاضنات الأعمال كآلية لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها لإكسابها القدرات التنافسية الضرورية لمواجهة متطلبات الاقتصاد الرقمي وعولمة الأسواق خاصة وأنها تعتبر أحد المرتكزات الأساسية لنمو ونجاح المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني الأفكار الإبداعية وتوفير البنية التحتية اللازمة لترجمتها إلى ابتكارات تحقق سبق التنافسي.

إن حاضنات الأعمال تعتبر أحد الخيارات الإستراتيجية للتنوع في النشاط الاقتصادي، تحفيز الاستثمار في الصناعات الصغيرة وكذلك استيعاب الإنتاج الفكري للجامعات من خلال احتضان الأفكار الإبداعية وتطبيقها ميدانيا وبالتالي جعل مؤسسات التعليم العالي أحد الأطراف الفاعلة في تحقيق المشاريع التنموية.

وبالرغم من أهمية حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة إلا أنها تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من فعاليتها في كثير من الدول خاصة النامية.

تأسيسا على ما سبق يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ما هو دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المؤسسات؟
- كيف تساهم حاضنات الأعمال في تثمين الإنتاج الفكري للجامعات؟
- مامدى مساهمة بعض الدول (فرنسا، الكويت، الجزائر) في تبني فكرة حاضنات الأعمال وتجسيدها في الواقع؟

كما تهدف هذه المداخلة إلى محاولة لإبراز العلاقة الموجودة بين حاضنات الأعمال وتفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنشيطها من خلال تدعيمها بالموارد والقدرات اللازمة للاستثمار في اللاملموسات أي الأفكار الإبداعية والريادية لترجمتها إلى ابتكارات تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

## 2. طبيعة مفهوم حاضنات الأعمال

### 1.2 تعريف حاضنات الأعمال:

تعددت وتنوعت تعاريف حاضنات الأعمال وفيما يلي أهمها:

- تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) *National Business Incubation* حاضنات الأعمال بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين، الخبرات، الأماكن والدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات؛ (لمياء، 2012، صفحة 13).
- الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز ومناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الصغيرة؛ (الشريف، 2012، صفحة 6).
- حاضنة الأعمال بأنها مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعد على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعماً قوياً؛ (شيراز، 2012، صفحة 6).
- حاضنة الأعمال هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع؛ (سماي، 2010، صفحة 138).
- حاضنة الأعمال هي تنظيم يشرف بشكل منهجي على عملية تكوين ناجحة لمؤسسات جديدة من خلال تزويدها بنسق شمولي ومتكامل من الخدمات تضم:
  - الموقع المكاني: المكاتب والورش وفق أسس مرنة، مرحلية ومقبولة الأجر؛
  - الخدمات المشتركة: سكرتاريا وخدمات وتجهيزات مكتبية وبريدية؛
  - الاستشارات الإدارية والفنية والتواصل مع دعم متخصص للبحث والتطوير، وتقديم رأس مال مغامر؛
  - الأنشطة الشبكية: تعمل نقطة مرجعية بين الرياديين داخل الحاضنة ومع البيئة المحيطة. وهنا ينبغي التمييز بين المناطق الصناعية والحاضنات، فكلاهما يقدم المتسع المكاني للنزلاء، لكن الحاضنات تقدم خدمات مكتبية وخدمات اتصالات (هاتف، فاكس، طباعة، تدريب واستشارات فنية وإدارية). (سماي، 2010، صفحة 139)

## 2.2 أهداف حاضنات الأعمال

- تهدف حاضنات الأعمال إلى تحقيق ما يلي: (الشريف، 2012، صفحة 6)
- تقليل تكاليف بدء النشاط؛
- تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه؛

- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى ضغط التكاليف؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع؛
- زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط؛
- تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات.

### 3.2 أهمية حاضنات الأعمال

في الواقع إنّ الملامح الأساسية التي تميز مشاريع الأعمال التي تستخدم الحاضنات هي الابتكار وإمكانية النمو والجودة أو مرونة الإدارة أكثر من ارتباطها بالتكنولوجية المتقدمة، وقد تكون هذه المشاريع في الغالب هي تلك التي تستخدم أو تطور التكنولوجية المتقدمة ولكنها قد تشمل أيضا تلك المشاريع التي تتضمن ابتكارات جديدة داخل صناعات قائمة.

والدور المباشر للحاضنة يتمثل في تشجيع المؤسسات الجديدة على النجاح من خلال التخفيف من العقبات والتكاليف الثابتة المرتبطة بالإقلاع (متسع مكاني وخدمات مشتركة بسعر معقول)، ودعم في إدارة الأعمال ومناقشة المشكلات والتجارب المشتركة والقيام بأتصالات شبكية. أما الأدوار التي يمكن تلعبها الحاضنة من منظور أشمل منها:

- تشجيع الفكر الريادي المغامر بدلا من فكر الموظف التابع؛
- زيادة وتيرة قيام مؤسسات جديدة على أسس متينة؛
- تقديم التسهيلات لأصحاب المشاريع الواعدة بتحويلها إلى مؤسسات تخلق فرص العمل؛

- زيادة القدرات العلمية والإدارية للمؤسسات وبالتالي زيادة القدرة التنافسية؛
- نقل التكنولوجيا من مراكز البحث والجامعات إلى النسيج الصناعي المحلي. (سماي، 2010، صفحة 140)

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، ومراكز البحث، والمجتمع، والحكومة، والشركات، والعلماء، أو زبائن الحاضنات) من خلال الشكل الموضح أسفله.

الشكل رقم 01: أهمية حاضنات الأعمال



المصدر: عبد الله سعد الهاجري، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في الكويت، ص8، متاح على الموقع التالي:  
[www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/09.pdf](http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/09.pdf)

## 4.2 أنواع حاضنات الأعمال

يوجد اختلاف في تصنيف الحاضنات ويرجع ذلك إلى الهدف الذي وجدت من أجله الحاضنة، وقد تم الاعتماد على تصنيفان: (سلمان، 2012، صفحة 89)

### ❖ التصنيف الأول:

- **حاضنات الجيل الأول** (حاضنات التقانة الأساسية) وتدعم المنظمات التي يكون رأس المال الأكبر لمنتجاتها هو المعرفة مثل الحواسيب، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صناعتها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، وتكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والمدارس الفنية؛
- **حاضنات الجيل الثاني ذات القاعدة التقليدية**: تضم المنظمات الزراعية والصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية وغير ذلك. وتدعم من طرف مراكز الأبحاث والمدارس الفنية وترتبط بالجماعات المحلية والجمعيات مثل الغرف التجارية والصناعية؛
- **حاضنات الجيل الثالث (مراكز التجديد)**: تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة.

## ❖ التصنيف الثاني:

- الحاضنة الإقليمية: تهتم بمنطقة جغرافية معينة لتنميتها واستغلال مواردها المحلية؛
- الحاضنات الدولية: تهتم باستقطاب رأس المال الأجنبي ونقل التقنية بهدف تحقيق الجودة العالية والقدرة على التصدير للخارج؛
- الحاضنات الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية، إذ يتم ربط المنظمة المحتضنة بالمصانع الكبرى لتبادل المنافع وذلك بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة؛
- حاضنات القطاع المحدد: تركز على قطاع أو نشاط محدد بهدف خدمته وتدار بواسطة خبراء مختصين بالنشاط المحدد؛
- الحاضنات التقنية: تهتم برفع المستوى التقني للمنظمة المحتضنة واستثمار تصميمات حديثة لمنتجات جديدة وتوفير المعدات والأجهزة المطلوبة، كما تساعد الباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج تلك الأبحاث؛
- حاضنات الأبحاث التقنية: وتنتمي للجامعات أو لمراكز الأبحاث، وتهدف لتطوير أفكار وأبحاث أعضاء هذه المراكز والاستفادة من ورش معامل الجامعات؛
- الحاضنات الافتراضية: تقدم كل خدمات الحاضنة ما عدا توفير العقار، مثل مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدعى بالغرف التجارية الصناعية؛
- حاضنة الإنترنت: وهي حاضنات أعمال تساعد منظمات الإنترنت على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج. وقد تزايدت الحاجة إليها بتزايد حجم التجارة الإلكترونية؛
- الأنواع الأخرى من الحاضنات: وتشمل هذه الحاضنات بعض الأنواع المتخصصة مثل حاضنات الأعمال الزراعية، وحاضنات تربية الحيوانات وتحسين السلالات، وحاضنات صناعة الدواء وحاضنات المعلوماتية وتقنية المعلومات والالكترونيات وغير ذلك.

## 5.2 مؤشرات نجاح حاضنات الأعمال

أكدت إحدى الدراسات المعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، أن هناك عدداً من عوامل النجاح والفشل لأي عملية احتضان لمشروع جديد، والتي تعتمد على ستة عناصر رئيسية هي: (شيراز، 2012، صفحة 7)

- الإمكانيات المتوفرة بالحاضنة؛
  - مستوى الخدمات المشتركة، وجودة شبكة الأعمال؛
  - معايير دخول وخروج المشروعات؛
  - المتابعة الجيدة للمشروعات؛
  - التمويل والدعم المالي؛
  - إدارة الحاضنة بشكل محترف.
- يعتمد نجاح أي حاضنة على جودة وكفاءة معايير عملية اختيار المشروعات من خلال لجنة اختيار ذات خبرة كبيرة متخصصة، ويعتمد الاختيار على عدة معايير منها: (سماي، 2010، صفحة 151)
- توافق احتياجات المشروع مع إمكانيات الحاضنة؛
  - خطة مشروع تغطي المحاور الرئيسية للتسويق والمنافسين والتكاليف والتمويل؛

- الاستحداث أو التعقيد التكنولوجي؛
- فرص النمو وفرص خلق فرص عمل جديدة؛
- كثافة ونوعية البحوث والتطوير التي يقوم بها المشروع؛
- الالتزام وجدية فريق العمل؛
- قرار اللجنة الاستشارية المشكلة من 5 أو 6 أفراد من اتجاهات صناعية مختلفة لتقييم ومتابعة كل مشروع ومساعدته في تنمية خطة العمل، وفي الحصول على التمويل والشؤون القانونية؛
- التمويل والدعم من القطاع الخاص أو الحكومة والجهات الأخرى من أجل تسديد التزامات الحاضنة.

### 3. دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريف التنافسية رغم تعدد أبعادها على أنها اجتهاد مؤسساتي في تحقيق التحسين المستمر للمنتجات، منتجات ذات جودة عالية مع التحكم في حجم التكاليف والتميز مقارنة بالمنافسين وتقديم الأحسن قصد احتلالها موقع تنافسي يضمن لها الاستمرارية في السوق، ويدفع بها إلى التفكير في إيجاد طرق تجعلها تحافظ وتطور من موقعها التنافسي لضمان بقاءها أطول فترة ممكنة (تيقاوي). أما القدرات التنافسية تعرف على أنها مدى قدرة استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تكوين المزايا التنافسية التي تستطيع من خلالها المحافظة على نفسها تجاه المنافسين وتعزيز مكانتها السوقية.

وتلعب حاضنات الأعمال دوراً لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة (تيقاوي).

ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد من توفير الشروط التالية: (المياء، 2012، صفحة 13).

- توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى؛
- التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو؛
- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة؛
- تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة؛
- التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء؛
- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات؛

- اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة؛
- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها؛
- تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية للمشروعات المحتضنة؛
- تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي؛
- تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات الحرفية المتميزة عالمياً وربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات تنافسية أكثر لهذه الصناعات.

#### 4 . حاضنات الأعمال والجامعات

- تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة ( التعليم العالي، البحث العلمي)،..، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات. كما أنّ الهدف من هذا النوع هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق وذلك من خلال:
- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب والشابات؛
  - توليد فرص عمل للشباب والشابات؛
  - المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي؛
  - المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي؛
  - القضاء على مسببات هجرة الأدمغة؛
  - ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة؛
  - تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة (الرزاق، 2014، صفحة 206).

#### 5 . تجارب دولية لحاضنات أعمال مؤسسات صغيرة ومتوسطة

##### 1.5 تجربة دولة الكويت (الهاجري، الصفحات 9-13)

اهتمت دولة الكويت في الآونة الأخيرة بحاضنات الأعمال إيماناً منها بالدور الكبير الذي تلعب هذه الحاضنات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بالإضافة إلى توقعها بأن تقوم هذه

الحاضنات من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحل مشكلة التوظيف من خلال استيعابها للشباب الكويتي، ولذا قامت حكومة دولة الكويت من خلال مؤسساتها المختلفة بإنشاء عدة مجتمعات وحاضنات للأعمال من أهمها:

#### أ- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب " حاضنة الشويخ الحرفية "

أنشئت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في عام 1982 م وكانت رسالتها الأولى هي تنمية الموارد البشرية من أجل بناء الكويت، وقد كان الغرض من الهيئة هو توفير القوى العاملة الوطنية وتنميتها بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية الوطنية وتلبية احتياجات السوق والتنمية في الدولة. وانطلاقاً من مسئولية الهيئة باعتبارها مسؤولة عن إعداد العمالة الفنية في الكويت، فقد قامت بإنشاء لجنة تأسيسية متخصصة لدراسة مشروع مركز للإعداد المتكامل لمبادري تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة، ويتوافق هذا المشروع مع توجهات الدولة في تشجيع الخريجين في الانخراط في برامج المشروعات الصغيرة، وفكرة مشروع الإعداد المتكامل لمبادري تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة تؤيدها حاضنات المشروعات الصغيرة والتي بدورها تحقق أهدافاً عدة تتمثل في ما يلي:

- توفير فرص عمل وتقديم الدعم اللازم لإنجاح المشروعات؛
- تطوير أفكار مبتكرة خاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة؛
- تنويع مجالات النشاط بالاقتصاد المحلي؛
- توفير قنوات الاتصال مع مصادر التمويل والتكنولوجيا؛
- خلق فرص لتطوير المشروع الصغير بالتعاون مع المشاريع الأخرى بالحاضنة؛
- يتم اختيار المشروعات التي تحقق النمو السريع والنجاح؛
- تقديم الدعم الفني لمجتمع الأعمال المحلي.

وقعت حاضنة الشويخ الحرفية على مذكرة تعاون مع منظمة الأسبوع العالمي لمبادري المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر أكبر تجمع لحاضنات الأعمال ومؤسسات رعاية المبادرين ورواد الأعمال في العالم حيث يضم أكثر من 402 دولة ويشارك فيه أكثر من عشرة ملايين مبادر.

#### ب- الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة "حاضنة أعمال المشروعات التكنولوجية"

أنشئ الصندوق وفقاً لقانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بوزارة التجارة والصناعة، ويهدف الصندوق إلى:

- تنمية الاقتصاد الوطني من خلال اتباع سياسات لخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة؛
- نشر الوعي بمزايا العمل الخاص والتنسيق والترويج للمبادرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير المعلومات وتقديم الدعم التقني؛
- تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية للمشروعات وتقييمها وخلق الفرص المربحة والمبتكرة من خلال توفير معلومات مستمرة؛
- تنمية العنصر البشري وتدريبه من خلال المؤسسات الداعمة.

ووقع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مذكره تفاهم مع شركة تيك ستارز الأمريكية تقوم بموجبه الشركة بإنشاء وتأسيس وإدارة حاضنة أعمال لمشروعات التكنولوجيا في دولة الكويت، حيث تقوم الشركة بتأسيس حاضنة أعمال لها في الكويت تعمل تحت مظلة الصندوق الوطني لخدمة المبادرين في مجال التكنولوجيا، وتقوم الشركة باستقدام الخبراء والمدرّبين المتخصصين إلى الكويت لتأصيل وتدريب المبادرين الكويتيين وبناء الخبرات محلياً.

## 2.5 التجربة الفرنسية (الرزاق، 2014، الصفحات 202-203)

تعتبر من أقدم التجارب في الإتحاد الأوروبي، وفي عام 2001 تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات حيث قامت بتحديد الشكل القانوني للحاضنات العاملة في فرنسا حالياً كالتالي:

### أ- حاضنات حكومية:

زادت أعداد هذه الحاضنات وازدهرت بشكل كبير بعد صدور قانون وزارة البحث العلمي في مارس عام 1999 ، والذي شجع وقام بتمويل عدد من الحاضنات التكنولوجية التي تحتضن المشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية، وينتمي إلى هذه النوعية أيضاً من الحاضنات المقامة داخل كلية الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة ( *INT, ESSEC, EPITA* ) والحاضنات المقامة داخل مراكز البحوث ( *INRIA-Transfer* ) بالإضافة إلى الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم، مثال حاضنة ( *Paris Innovation* ).

### ب- حاضنات تملكها الشركات الكبرى وبيوت الخبرة العالمية:

وهي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة في المجالات التي تقوم بالتعاون مع خبرة هذه الشركات الكبيرة وخاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة مثل (تطبيقات الهاتف الخليوي، الإلكترونيات، مجالات التكنولوجيا الحيوية وشركة الاتصالات الفرنسية *France Telecom* التي أقامت *Invente Mobile* وشركة الكهرباء الفرنسية *EDF* التي أقامت حاضنة *Business Accelerator*، وفيما يخص الحاضنات التي أقامتها شركات خدمات وبيوت خبرة علمية نذكر بيت الخبرة العالمي الشهير *Price Water House* الذي أقام حاضنة أطلق عليها *Price Lab* وهي متخصصة في شركات الاستشارات القانونية والمحاسبية وشركات المراجعة المالية.

### ت- حاضنات القطاع الخاص:

وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساساً على الربح، وهي مشروعات بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر وتوظيف الأموال، وهي حاضنات تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطر العالية جداً، نذكر مثلاً لهذه الحاضنات الخاصة *Talento* التابعة لشركة *KPM6* وهذه النوعية من الحاضنات منتشرة أيضاً في دول الإتحاد الأوروبي. يوجد في فرنسا عدد من الحاضنات ذات التخصصات المتنوعة مثل:

- حاضنات تكنولوجية متخصصة في مجالات صناعة الدواء والمنتجات الجديدة التي تعتمد على الطبيعة؛
- حاضنات زراعية لتنمية الحاصلات الزراعية؛
- حاضنات أشجار وزهور وغابات؛

- حاضنات صناعات ومشروعات بيئية؛
- حاضنات أعمال تتبع الكليات ومدارس الهندسة والتجارة العليا.

### 3.5 التجربة الجزائرية

في إطار تنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء محاضن المؤسسات ومراكز التسهيل التي أخذت شكل هياكل وآليات وهيئات الدعم تعمل على تقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا: التي تعمل على مساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة، مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشئت لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة؛
- المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية؛

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجسيد سياسة التعاون والشاركة. إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي، المجلس الوطني للاستثمار، غرف التجارة والصناعة، صندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، القرض بالإيجار لشراء المعدات، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (هنا، 2006، صفحة 614).

وترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، وإجمالا يمكن حصر هذه الأسباب في: (سارة، الصفحات 8-9)

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، إذ صدرت أولى المراسيم سنة 2003 وقلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة للنشاطات الإبداعية؛
- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني؛
- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل؛
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر؛
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية وعدم تسويق نتائج البحث العلمي؛
- قلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية؛
- التبعثنة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية؛
- عدم توفر محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار المخصصة من طرف الدولة؛
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة؛

- أسباب خاصة بالعقار: فحاضنات الأعمال وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها ففي ظل الوضعية التي كانت سائدة والتي شهدت فوضى في التسيير، عدم تنظيم القوانين الخاصة بشروط الحصول والتنازل عن العقار والارتفاع الجنوني في الأسعار هناك صعوبة في الحصول على العقار الملائم.

أ- **مشاتل المؤسسات:** أعطى المشرع الجزائري لمشاتل المؤسسات التعريف التالي هي "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي، وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتقسم مشاتل المؤسسات للأشكال التالية: (عبواج، 2021، صفحة 238)

- المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة، والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

تهدف مشاتل المؤسسات أساسا إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء والانطلاق من خلال ما يلي:

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسسي؛
- المشاركة في الحركية الاقتصادية، والعمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن تواجدها؛
- تشجيع بروز المؤسسات المبتكرة، تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد مع ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على التنظيم والتسيير الأفضل لأنشطتها؛
- تشجيع الشباب خاصة المبتكر منه على دخول عالم الأعمال وغرس الروح المقاولاتية فيه.

على ضوء الأهداف المحددة تتولى المشاتل المهام التالية:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة حديثا لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- العمل على وضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات
- نشاطات المشاريع كما تتولى عملية تسييرها وإيجارها؛
- فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛
- دراسة كل أشكال المتابعة والمساعد، وإعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها، ومساعدة المؤسسات على
- الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
- وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية اللازمة تحت تصرف المؤسسات المحضنة؛
- إعداد برامج العمل وعرضها على الوزير الذي يتبعه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (عيواج، 2021، صفحة 242) أعطى المشرع الجزائري لمراكز التسهيل التعريف التالي " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وقد نشأت مراكز التسهيل في الجزائر بموجب التعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الوازرة السابقة، ومركز المبادرات والبحوث الأوروبية في المتوسط *CIREM* وهي مؤسسة خاصة غير ربحية متخصصة في البحوث التطبيقية والمشورة في المجال الاجتماعي، أنشئت في عام 1989 تتمحور خدماتها حول ثقافة تنظيمية قائمة على الموضوعية والخبرة والمعرفة والجودة والابتكار. وكذا

مساعدة فنية من قبل وكالة التعاون الاسبانية الدولية للتنمية. *ACEID* واتفاقية التوأمة مع المركز الأوروبي للأعمال والابتكار في فالنسيا الاسبانية، *CEEI* والأنشطة الرئيسية لهذه المساعدات تتمثل في النقاط التالية:

- تشخيص محيط إنشاء مراكز التسهيل في مدينة وهران خاصة الموقع الجغرافي وتحليل نقاط القوة والضعف في تنفيذه والتهديدات والفرص التي تواجهه؛
- تطوير إستراتيجية العمل وهذا من خلال إعداد وثيقة عمل للفنيين والموظفين العاملين في التسهيل للاهتمام بأصحاب المشاريع المستقبلين، وتعزيز وتطوير أفكارهم الاستثمارية، وتوفير أنظمة الدعم، وتشجيع نشر المعلومات المرتبطة بفرص الاستثمار؛
- تدريب المديرين التنفيذيين للوزارة وذلك بتطوير ثلاثة أنشطة تدريبية في مدن الجزائر، وهران، عنابة، وتناولت الإطار القانوني لإنشاء مراكز التسهيل وأساليب إدارتها وبدأ التشغيل البشرية والتمويل اللازم؛
- زيارة دراسية خلال سنة 2007 للمديرين التنفيذيين للوزارة إلى المراكز الاسبانية، وعملت هذه الزيارة على اكتساب الخبرات من خلال مراقبة الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، واختتمت بوقيع أربع اتفاقيات بين مركز التسهيل بوهران والمركز الأوروبي للأعمال والابتكار في فالنسيا الاسبانية *CEEI* لنقل الخبرات والتدريب للمديرين؛ وتغطي هذه الاتفاقيات المواضيع التالية:
  - تبادل الخبرات في مجال الاستقبال والتوجيه؛
  - تبادل الخبرات في مجال شروط الاحتضان؛

- تبادل الخبرات في مجال الأدوات اللازمة والجديدة لدعم المؤسسات المحتضنة خاصة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية؛
- تبادل الخبرات في طرق جمع ونشر المعلومات.
- المساعدة خلال مرحلة الانطلاق وذلك بضمان حسن السير لمركز التسهيل بوهران في الأشهر الأولى حتى يكون مرجعا لبقية مراكز التسهيل قيد الإنشاء؛

## 6. الخاتمة

في ظلّ الاقتصاد العالمي الجديد الذي يركز على بناء رأس المال المعرفي وتقديم كل ما هو جديد ومبتكر لمواكبة التغييرات المستمرة والتحويلات الجذرية التي تشهدها بيئة الأعمال سواء على المستوى المحلي أو العالمي أصبح تبني فكرة حاضنات الأعمال وتجسيدها في الواقع من الخيارات الإستراتيجية المساهمة في تحقيق واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وخلق فرص العمل بما يسمح باستغلال الأمتل للطاقات البشرية وترجمة معارفها ميدانيا وتحويلها كفاءات مبدعة قادرة على تحويل الأفكار الريادية إلى منتجات ذات جودة عالية للتنافس بها في السوق العالمية.

## المراجع:

1. ابركان دليلة وحاييف سي حاييف شيراز . (2012). حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM . الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (صفحة 6). ورقة : كلية العلوم الاقتصادية.
2. احمده مالكية، مختار عيواج. (ديسمبر، 2021). التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على نمودي مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، صفحة 238،242.
3. العربي تيقاوي. (بلا تاريخ). دور حاضنات الاعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية من وجهة نظر العاملين. تم الاسترداد من دور حاضنات الاعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية من وجهة نظر العاملين: <https://iefpedia.com/arab/>
4. ايثار عبد الهادي الفيحان و سعدون محسن سلمان. (2012). دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال، ، العدد 30، 2012، ص ص: 88-89. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الصفحات 88-89.
5. بريش السعيد و طيب سارة. (بلا تاريخ). دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تحليلية وتقييمية-. الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الصفحات 8-9). ورقة: كلية العلوم الاقتصادية.

6. ربحان الشريف وهوام لمياء. (2012). دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* (صفحة 12). ورقلة : كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة .
7. ريم بنوالة و ربحان الشريف. (2012). حاضنات الأعمال كألية لمراقبة المؤسسات الصغيرة – نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات-. *الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* (صفحة 6). ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة.
8. عبد الرزاق خليل ونور الدين هناء. (2006). : دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، ، يومي 17 و 18 افريل 2006، . *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. الشلف، الجزائر: مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي.
9. عبد الله سعد الهاجري. (بلا تاريخ). *دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في الكويت*. تم الاسترداد من بوابة الصناعة التونسية: [www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/09.pdf](http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/09.pdf)
10. علي سماي. (جوان، 2010). دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 7* ، صفحة 138.
11. فوزي عبد الرزاق. (2014). *إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية –حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري. المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال*.